

الهيئة الناظمة للاتصالات تعلن عدم وقف الـ «بلاك بيرى» حب الله لا يستبعد طلب مفاتيح التشفير من الـ RIM

مع شركة RIM لإيجاد البدائل والحلول. وعمّا إذا كان وزير الاتصالات شربل نحاس يدعم الهيئة في مهمتها هذه، قال: «أؤكد أن هناك تنسيقاً كاملاً ودائماً بين الوزارة والهيئة، والعلاقة بينهما على أفضل ما يكون. وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة أمس البيان الآتي: «يهم الهيئة المنظمة للاتصالات أن تعلم الرأي العام اللبناني أنها أطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات الـ «داتا» المستعملة عبر الهواتف «الذكية» في لبنان مثال الـ «بلاك بيرى» وغيرها، لتقييم مدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين المرعية، وذلك بهدف إجراء المقتضى من قبل السلطة اللبنانية المعنية عند اكتمال الدراسة في حال عدم التطابق. وأعدت التأكيد على عدم اتخاذ أي قرار بوقف أي من خدمات الـ «بلاك بيرى» حتى تاريخه، وأن الهيئة تقوم، كما عهدت منذ تأسيسها حتى اليوم، بتدعيم أي توصية أو قرار صادر عنها بالتعليل العلمي والقانوني وينشر ذلك على موقعها الإلكتروني تطبيقاً لمبادئ الشفافية المعتمدة. ولفقت إلى أنه من خلال درسها لمعطيات خدمات الـ «داتا» المعنية (خدمات الماسنجر، والبريد Push-email، والتصفح الإلكتروني وغيره) المستعملة عبر الهواتف «الذكية» في لبنان، تسعى إلى ضمان حقوق المستهلك بتوفر الخدمات المتطورة وضمان أمن معلوماته من جهة، وبتطبيق القوانين المرعية الإجراء من جهة أخرى، وخصوصاً تلك المتعلقة بضمان أمن وأمان المعلومات وشبكات الاتصالات».

وتقييمها، ولا سيما الخدمات المشفرة وفي مقدمتها الـ «بلاك بيرى» والـ «سكايب» وغيرها. ويتم تقويمها ليس فقط من الناحية الأمنية وإنما أيضاً من الناحية التقنية والقانونية والتجارية والخدماتية، ومعرفة مدى تأثيرها على المشتركين والمواطنين. وأكد حب الله أن «الهدف من ذلك ليس إيقاف الخدمة والتعرض للحريات الشخصية، وإنما درس الخطوات اللازمة داخلياً وخارجياً حتى نصل إلى تأمين تطبيق القوانين المرعية، وفي الوقت ذاته حماية الشبكة ومستخدميها والمواطنين اللبنانيين. وقال: «إننا نقوم بجولات داخلية ونعدّ الدراسات اللازمة في هذا الشأن من النواحي التقنية والقانونية والتجارية، وفي الوقت ذاته ننسق في هذا الموضوع مع السلطات المعنية كوزارتي الاتصالات والداخلية وغيرها من القوى الأمنية والعسكرية. سننجز هذا التقييم وسنقدمه بالطبع إلى السلطات المختصة، والقرار يتخذ في حينه. وعمّا إذا كانت الهيئة ستعتمد إلى طلب مفتاح التشفير من الشركة المختصة، قال حب الله: إذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية RIM التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان. لكن إلى الآن لا يمكننا التكهّن إلى أين سنصل في هذه القضية، لأننا لم نتجز هذه المهمة بعد، ولم نعدّ التقارير التي تساعدنا في التفاوض

أكد رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات بالإنابة عماد حب الله أنه «إذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا المتعلقة بخدمات «بلاك بيرى» سنطلب من الشركة الكندية Research in motion - RIM التي تتولى نظام التشفير المركزي تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية اللبنانية مفاتيح التشفير أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان. وقال حب الله في حديث مع وكالة «الأنباء المركزية» ورداً على سؤال عن آلية تقييم المخاوف الأمنية المرتبطة باستخدام خدمات «بلاك بيرى» في لبنان: بعد الإنجاز الكبير الذي تحقّق في اكتشاف العملاء المتعددين وخصوصاً في قطاع الاتصالات، كان لا بدّ من إجراء مسح شامل لكل الشبكات الخاصة الموجودة في لبنان، ووضع الضوابط والتوجيهات اللازمة بحيث تقوم إدارة الشركات والمشغلين، بما يلزم لتأمين الشبكة والمستخدمين فيها. وأعلن أن الهيئة «أصدرت التوجيهات الضرورية إلى شركات الاتصالات الخاصة، وفي الوقت ذاته ارتأينا الإطلاع على الخدمات الأخرى المتوفرة في لبنان لجهة الخدمات وليس الشبكات فقط، للتأكد مما إذا كان هناك أي استغلال من قبل بعض مستخدميها بطريقة أو بأخرى، كالإرهابيين والمخلفين بالأمن». وقال: تطبيقاً للقانون ١٤٠/١٤١ وللتأكد من أن ذلك ممكن على الخدمات المقدمة في لبنان، رأينا من الضرورة مراجعة هذه الخدمات